Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد **المغرب**

المساواة في الميراث بين الذكور والإناث، في المغرب

| محمد الشيخ بانن |

المساواة في الميراث: خلفيات المسألة

تحظى مسألة المساواة في الميراث، بين الإناث والذكور في الراهن المعيش بمكانة هامّة، خصوصا بعد تحولها إلى نقاش عمومي، من طرف مكونات الفعل المدني والديني والسياسي والفني[1]، على حد سواء.

ففي المغرب، وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة ٢٠١٤، وجدنا أن ١,١٨٦,٩٠١ أسرة، ترأسها نساء، من بين ٧,٣١٣,٨٠٦؛ منها ٨٩٦,٠٩١ أسرة في الوسط الحضري و ٢٩٠,٨١ أسرة في الوسط القروي. في ما يشكل النساء اللائي يعشن بمفردهن نسبة ٢٠,٩٪ من ربات الأسر[2]. هذا من جانب، ومن جانب أخر أقر تقرير للأمم المتحدة صدر حديثا، بوجود «تمييز كبير» بين الإناث والذكور في نظام الإرث في المغرب، وأن ٣٣ ٪ من النساء يؤيدن تغيير قانون الميراث من أجل المساواة بين الجنسين، مقابل تأييد ٥ ٪ فقط من الرجال المغاربة لهذا التغيير[3].

بناء على هذا الوضع، الذي يبرز دور المرأة في تحمل مسؤولية أسر بكاملها، في ظل معاناتها من تداعيات نظام الإرث القائم، بادرت بعض الفعاليات المدنية إلى المطالبة بالمساواة بين الإناث والذكور في الإرث. خصوصا وأن هناك قصص مثيرة حول هذه المسألة، مثل قصة أمينة التي توفي والدها وترك لها ولأختها واخيها ثروة مهمة، وبعد تقسيمها ورث الذكر نصف الثروة في ما ورثتا هي وأختها النصف الثاني، وخلال مدة وجيزة بذر الذكر ثروته، ما جعل أمينة تتحسر على ضياع هذه الثروة وتطالب بتغيير القاعدة الشرعية «للذكر مثل حظ الأنثيين»، وفق متطلبات العصر، فالدين، بالنسبة لها، منفتح وقابل للتغيير[4]. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن قاعدة التعصيب، تبدو مجحفة، حيث إن اليتيمات اللائي ليس لهن أشقاء، عليهن أن يتقاسمن الإرث مع أقرب الذكور إلى المُتَوَفّى.

ارتباطا بما سبق، وفي ظل غياب سياسة عمومية، تعنى بهذا الموضوع، طالبت العديد من المنظمات المدنية في تقاريرها السنوية، بإصدار تشريعات تلغي التمييز بين الذكور والإناث على مستوى الميراث، وقد حاولت تأطير هذه القضية، من خلال توظيف مسوغات كونية ودستورية ودينية.

المساواة في الميراث في أجندة المنظمات المدنية

دأبت العديد من الجمعيات الحقوقية في تقاريرها السنوية، على مطالبة الحكومات المغربية بتبني المنظومة الكونية لحقوق الإنسان، خصوصا اتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة، التي صادق عليها المغرب، من خلال ملاءمة مضامين التشريعات الوطنية معها، بما سيقود إلى إلغاء نظام الإرث الذي يرتكز على الشريعة الإسلامية، في صيغتها التقليدية.

وتعد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، من المنظمات الوطنية السبّاقة في تناول هذا الموضوع بشكل مفصل، وذلك عبر التقرير الموازي لتقرير الحكومة المغربية الثالث والرابع، الذي أعدته سنة (٢٠٠٧) حول مدى إعمال «اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، حيث انتقدت فيه تبني الدولة، نظريا، لنظامين: نظام تعلن أنه يستند إلى المنظومة الكونية لحقوق الإنسان، ونظام ثاني نافذ، ينهل من

١ نذكر على سبيل المثال لا الحصر مسلسل عيون غائمة، لمخرجه سعيد خلاف، الذي يسعى إلى» تكسير كليشيهات العلاقة المثالية بين الإخوة، من خلال دخول شخصياته في صراع حول الإرث». للاستزادة يراجع الرابط التالي:
https://www.hespress.com/art-et-culture/428914.html.
وفي الاتجاه نفسه تسير مسرحية «القسمة»، التي « تُناقش أنواع الحيف الاجتماعي الذي يطال المرأة في موضوع الإرث، وتطرح تساؤلات جوهرية شائكة طالما أثير حولها جدال كبير واجتهادات كثيرة». المسرحية جرى عرضها، للمرة الثانية، في شهر رمضان ٢٠١٩ في عدة مدن مغربية. للاستزادة أنظر الرابط التالي:
https://www.hespress.com/art-et-culture/428459.html

٢ (عليلو. ٢٠١٧. لمندوبية السامية للتخطيط: أغلب هذه الأسرة تعيش بالمدن.. المرأة تعيل حوالي مليوني أسرة بالمغرب.) http://www.rm.ma

٣ (مرغيش. ٢٠١٨. الميراث بالمغرب تجدد مطالب المساواة بين الذكر والأنثى.) https://www.dw.com

٤ (DW. ٢٠١٦. المغرب ناشطات تكافحن من أجل المساواة مع الرجل في الإرث.) https://www.dw.com

المرجعية الدينية؛ ومن تجلياته إعمال قاعدة «للذكر مثل حظ الأنثيين» في مجال الميراث، وإقصاء المرأة غير المسلمة من إرث المسلم، إلا إذا اعتنقت الإسلام. إلخ[٥].في السياق نفسه، ركزت فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، (٢٠١١)على ضرورة إلغاء التعصيب، أي الإرث بلا تقدير[٦]، الذي يأخذ من خلاله الوارث كل التركة في حال عدم وجود وارث غيره، أو ما بقي منها إذا وجد معه وارث بالفرض، أي النصيب المقدر للوارث شرعا. أما على المستوى السياسي، فقد انفرد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتبني مطلب المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة، خلال مؤتمر النساء الاتحاديات(٢٠١٣)، مستندا على معطيات وصفها بالمقلقة، تتعلق بوضعية المرأة المغربية؛ ومنها أن نحو ١٩,٣٪ من المغربيات يعولن أسرهن في المدن، مقابل ١٢,٣٪ داخل القرى؛٧١٪ منهن مطلقات أو أرامل[٧].

بناء على ما تقدم، وفي ظل غياب سياسة عمومية خاصة لمقاربة الإشكالات التي الناجمة عن نظام الإرث الحالي، وما ينتج عنه من تداعيات تمس حقوق النساء، ونتيجة للضمانات الدستورية (٢٠١١) المرتبطة بالمساواة وعدم التمييز، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان توصيته الشهيرة (٢٠١٥)، التي شكلت طفرة نوعية في سياق المطالبة بإلغاء نظام الإرث الحالي، والتي اعتبرت أن القواعد المنظمة للإرث، تسهم في جعل الفتيات والنساء أكثر عرضة للفقر والهشاشة[٨]، وأن مقتضياته التشريعية تكرس عدم المساواة بين الرجال والنساء، انطلاقا من مبدأ القوامة، حيث لا يحق للنساء، لأنهن يرثن بالفرض، الحصول إلا على حصة مقدرة من الميراث وفقا لدرجة قرابتهن من المُتَوَفَّى وصفة باقي الورثة لا غير، في حين أن الرجال، الوارثين بالتعصيب، يحق لهم أخذ كل التركة[٩].

لذلك طالب المجلس، بمراجعة المقتضيات المتعلقة بنظام الإرث، على نحو يتم معه تحقيق المساواة والإنصاف لفائدة الأرملة/الأرمل وكذا الفروع من الجنسين[١٠].

الفعاليات المدنية ومسألة الميراث: الانخراط في السياق

تشكلت الجهات الفاعلة المُطالبة بتغيير الميراث، من تنظيمات مدينة تنهل من المنظومة الكونية لحقوق الإنسان، مدعومة من بعض الأحزاب السياسية اليسارية وشبه الليبرالية والنخب التنويرية، ومن ضمنها تلك التي تستند إلى المرجعية الإسلامية. أما الفئات المتضررة من نظام الإرث الحالي، فلم تنتظم بعد، بشكل ملموس، بما يتيح لها امكان التعبير عن مطالبها، باستثناء بعض الحالات الفردية، التي تُطِلّ، من حين إلى أخر، عبر وسائط التواصل الاجتماعي.

وقد اتبعت الفعاليات المدنية، مجموعة من الأشكال، خلال أنشطتها الترافعية، نذكر منها:

- إصدار المذكرات: مثل مذكرة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، تحت عنوان» من أجل منظومة مواريث ضامنة للمساواة والعدل»، والتي طالبت من خلالها بمراجعة وإصلاح منظومة الإرث الحالية، التي أصبحت متجاوزة، ولا تحترم مضامين الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، كما إنها متخلفة عن ما جاء به دستور (٢٠١١)، خصوصا ديباجته، والفصل ١٩ منه١١؛
- تزكية تصريحات بعض السياسيين: إثر دعوة الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إلى المساواة في الميراث (٢٠١٣)، انتهزت بعض المنظمات المدنية الفرصة، وأصدرت بيانات مؤيدة لهذا المطلب ومتضامنة مع لشكر الذي تعرض لحملة تهديد وتكفير من طرف تيارات الإسلام السياسي؛
- مواقف النخب: استثمرت المنظمات المدنية في اجتهادات ومواقف النخب الداعمة لمطلب المساواة بين الجنسين في الميراث، ولاسيما التي تستند إلى المرجعية الإسلامية، مثل؛ محمد عبد الوهاب رفيقي، الذي يرى أن المساواة بين البشر باختلاف أجناسهم مقصدا شرعيا واضحا، ومطلبا حقوقيا إنسانيا،

يجب مواكبته من طرف الأحكام والقوانين١٢. وأسماء لمرابط، التي اعتبرت أن التطبيق «الحرفي» للآية المتعلقة بالإرث بين الأشقاء في سياقنا الراهن، يشكل ظلما كبيرا، إذ يتعارض مع مقاصد القرآن الذي يدعو إلى العدل١٣؛

- العرائض: أطلق أكثر من مئة مثقف(ة) يوم ٢١ مارس/آذار ٢٠١٧ عريضة على موقع «آفاز»، تدعو إلى وضع حد لما رأوا فيه تمييزا ضد المرأة في قوانين الإرث، من خلال إلغاء قاعدة «التعصيب»، التي اعتبروها «ظالمة» للمرأة١٤.
- الحملات: اطلقت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب حملة تحسيسية/توعوية، تحت شعار:»علاش لا» (لما لا)، من أجل المطالبة بالمساواة بين النساء والرجال، فيما يتعلق بمختلف الحقوق، بما في ذلك المساواة في الإرث١٥؛

بناء على ما سبق، يتضح أن المنظمات المدنية العاملة من داخل الشرعية القائمة، اعتمدت أثناء مناصرتها لمطلب المساواة بين الجنسين في الميراث، على القبول الداخلي لهذا المطلب، ذلك أن جل هذه التنظيمات تتبنى المنظومة الكونية لحقوق الإنسان على مستوى قوانينها الأساسية، وبالتالي لم تجد صعوبة في بلورة قراراتها تجاه الموضوع، من ناحية، وتسويغه بمسوغات دينية من طرف نخب تستند إلى المرجعية الإسلامية، من ناحية ثانية، مما أسهم في تقبله، نسبيا، من طرف الوعي الشعبي العام.

ذلك أن الفعاليات المدنية، قامت بمركزة نفسها حول المسألة، من خلال المذكرات والعرائض والندوات التي قامت بها، من جانب، وفي إثر تبلور كيانات محافظة، مدعومة من الحكومة، معادية لهذا المطلب من جانب أخر. مما ساعد الذوات المشاركة في هذا النشاط على توحيد رؤيتها، لتصبح أكثر احترافا وانسجاما على مستوى ممارستها.

الفعل المدني ومسألة الميراث: المداخل الحذرة!!

استخدمت الفعاليات المدنية استراتيجية أساسية، في مرافعتها حول إلغاء/تعديل نظام الإرث، تمثّلت في الارتكاز على مُثل المساواة بين الجنسين، التي تحفل بها المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، من جهة و»الضمانات الدستورية»، من جهة ثانية والاجتهادات الفقهية الناشئة، من جهة ثالثة. وذلك للتأثير في الوعي الجمعي، بما يحفزه على التفاعل الايجابي مع مخرجات النقاش الدائر حول المسألة. ولبلوغ هذا الهدف، لم تتوان المنظمات المدنية في توظيف مجموعة من التكتيكات، من ضمنها؛ إصدار البيانات الداعية إلى فتح نقاش عمومي حول الموضوع، لحظة صدور توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو تصريحات بعض القادة السياسيين المؤيدة أو حتى المناهضة

٥ (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.٢٠١٧.)
٦ (الزعيم. ٢٠١١. هل باتت المساواة في الإرث ممكنة؟.) https://www.hespress.com
٧ (معروف. ٢٠١٣. نائب رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين وصفه بالناعق الشارد.) https://www.alquds.co.uk
٨ (منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ٢٠١٥. ص. ١٤.)
٩ (المرجع نفسه، ص ١٤.)
١٠ (المرجع نفسه، ص ١٦.)
١١ (لكم. ٢٠١٧. جمعية نسائية مغربية تطالب بمراجعة وإصلاح منظومة الإرث.) https://lakome2.com
١٢ (رفيقي، وآخرون.٢٠١٧، ص.٥.)
١٣ (لمرابط، وآخرون، ٢٠١٧، ص٤٧.)
١٤ (فرانس ٢٤. ٢٠١٨,٢٤. أكثر من مئة مثقف مغربي يوقعون عريضة من أجل المساواة في الميراث.) https://www.france24.com
١٥ المفكرة القانونية.(٢٠١٧. علاش لا؟ حملة تحسيسية لتفعيل المساواة بين الجنسين بالمغرب.) http://legal-agenda.com

للمطلب١٦، من ناحية وإطلاق عريضة وحملة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، من ناحية ثانية، والاستثمار في الإشارات التي يطلقها الملك١٧، من ناحية ثالثة.

بعد دعوة الرئيس التونسي الراحل، الباجي قايد السبسي، إلى تعديل قانون الأحوال الشخصية المتعلق بالإرث، لمسنا تحولا في استراتيجية المنظمات المدنية، حيث انتقلت من لغة إلغاء/ تعديل منظومة الميراث، التي كان الهدف منها خلق الاعتقاد أن مطلبها لا يتعارض مع محددات الشرع الإسلامي، إلى المطالبة الصريحة بتعديل مدونة الأسرة، بما يتيح امكان المساواة بين الذكور والإناث في الميراث. وهو ما عبرت عنه، على سبيل المثال لا الحصر، كل من خديجة الروكاني، عضو الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، وفوزية العسولي، رئيسة فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة،١٨ وبوبكر لاركو، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وأحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان١٩، ومنظمة بدائل المغرب والمرصد المغربي للحريات العامة، في إطار دعوة جماعية لأزيد من ٢٧ جمعية حقوقية عربية، في بيان مشترك نشره مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان(٢٠١٨). ٢٠.

أما على مستوى التكتيكات، لاحظنا استخدام بعض الشابات المغربيات لشعار «المساواة في الإرث حق مش مزية» (المساواة في الإرث حق وليس ميزة)، على صورهن الشخصية في «فيسبوك»، سيرا على خطى التونسيات٢١، من جهة وإصدار بعض الفعاليات لدراسة متعددة التخصصات حول الإرث في المغرب٢٢، لتفنيد طروحات القوى المعادية لمطلب المساواة بين الجنسين في الميراث، من جهة ثانية.

التأثير والتأثير المضاد: تداعيات السّجال

أثرت مجموعة من العوامل في عمل الفعاليات المدنية المطالبة بإلغاء/ تعديل منظومة الميراث في المغرب، يمكن اجمالها فيما يلي:

- العوامل المساعدة: ومنها؛ توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان (٢٠١٥)، باعتباره هيئة دستورية، يعين الملك رئيسها، من ناحية أولى، والإشارات التي يطلقها الملك عبر خطبه أو رسائله، من ناحية ثانية، وتصريحات بعض الأحزاب السياسية المؤيدة لمطلب المساواة، مثل حزب الاتحاد الاشتراكي (٢٠١٣) وحزب الأصالة والمعاصرة (٢٠١٥)[٢٣]، «المقرب من القصر»، وحزب التقدم والاشتراكية (٢٠١٨)[٢٤]، عضو الائتلاف الحكومي، من ناحية ثالثة، واجتهادات بعض الدعاة والباحثين، التي تستند إلى الشريعة الإسلامية، مثل محمد عبد الوهاب رفيقي، الذي كان من أبرز رموز السلفية الجهادية في المغرب، ثم عضوا في رابطة علماء المغرب العربي، التي فصل منها بسبب أرائه حول الإرث، والدكتورة أسماء لمرابط، التي كانت ترأس مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الاسلام، التابع للرابطة المحمدية لعلماء المغرب، والتي اضطرت إلى تقديم استقالتها منه بسبب موقفها من مسألة الميراث، من ناحية رابعة[٢٥]؛
- العوامل المعيقة: يعترض مطلب المساواة في الميراث بين الجنسين، مجموعة من المعوّقات، المرتبطة، أساسا، بالثقافة التقليدية الأبوية الإسلامية، التي أسهمت الأصولية المعاصرة في انتعاشها، بعدما غذتها بحمولات إيديولوجية وسياسية. وتجلى ذلك بشكل واضح في مسألة المطالبة بإلغاء/تعديل نظام الإرث. حيث تعرض الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي لشكر (٢٠١٣) لهجوم لاذع، بلغ حد التكفير، من قِبل كل من، محمد لهيلالي النائب الأول لرئيس حركة التوحيد والإصلاح، الذراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة، ولحسن سكنفل رئيس المجلس العلمي(هيئة دينية حكومية) لمدينة تمارة٢٦، وعبد الحميد أبو النعيم، أحد شيوخ السلفية٢٧. وبعد التوصية التي صدرت عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، شن عبد الاله بن كيران، رئيس الحكومة السابق (٢٠١٥)، هجوما على المجلس ورئيسه، متهما إياه بإثارة الفتنة٢٨، وتبعه في ذلك كل من عبد الرحيم شيخي، رئيس حركة التوحيد والاصلاح، ومحمد الفزازي، أحد شيوخ السلفية، ومصطفى بنحمزة، عضو المجلس العلمي الأعلى،(هيئة دينية حكومية).

أما على المستوى السياسي الحزبي، فقد اعتبر حزب العدالة والتنمية، دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان غير مسؤولة وأنها تتضمن خرقا سافرا لأحكام الدستور وتجاوزا لمؤسسة أمير المؤمنين٢٩، وفي نفس الاتجاه، ذهب حزب الاستقلال.٣٠.

وبعد أن صادق مجلس الوزراء التونسي، على مشروع قانون الأحوال الشخصية، تجدد النقاش حول نفس الموضوع في المغرب، حيث بادرت بعض الفعاليات المحافظة إلى إطلاق عريضة إلكترونية، (٢٠١٩)على موقع «آفاز» تطالب من خلالها بالحفاظ على نظام الإرث الإسلامي. وهي بمنزلة رد فعل على عريضة مماثلة تطالب بإلغاء التعصيب في الإرث٣١.

بناء على ما تقدم، ونتيجة لتحول مطلب المساواة في الميراث بين الجنسين إلى صراع سياسي، في ظل بنية اجتماعية معقدة، لم نلاحظ تحولا نوعيا، حيث إن صانع القرار لم يدرج هذا الموضوع في أجندة السياسات العمومية حتى الآن، لكن، في المقابل، فإن المسألة أصبحت أكثر تقبلا من طرف الوعي الشعبي العام، كما إن الأداء المدني يزداد احترافا وجرأة يوما بعد يوم.

حصيلة الأداء المدني

من خلال دراسة هذه الحالة، يمكن القول إن أهم نتيجة حققها الأداء المدني، هي إدخال مسألة المساواة في الميراث إلى المجال العام، والإسهام في تشكيل رأي عام لديه القابلية للتفاعل مع مضامينها. أما الدروس المستفادة، فيمكن عرضها كالآتي:

- قدرة المنظمات المدنية على التأثير، بشكل متدرج، في الوعي الشعبي العام، المتأثر في معظمه، بالقيم التقليدية، وذلك من خلال استثمار تصريحات رجال السياسة وتوصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان واجتهادات النخب، التي تنهل من المرجعية الإسلامية؛
- وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة(٢٠١١)، ومعارضته لمسألة المساواة في الميراث بين الجنسين، إلى جانب باقي تيارات الإسلام السياسي وبعض القوى المحافظة، أعاق عمل الفعاليات المدنية؛
- عدم وجود منظمات مدنية متخصّصة في موضوع المساواة في الميراث، أثر في تحويله إلى قضية رأي عام وطني.

١٦ (اسوار. ٢٠١٥. منظمة حقوقية تثمن توصيات مجلس اليزمي وتدعو إلى تفعيلها.) http://www.archive.aljarida24.ma

١٧ (العسري. ٢٠١٨. حقوقيات: إشارة ملكية لتعديل مدونة الأسرة وإقرار المساواة في الإرث.) https://www.hespress.com

١٨ (داسع. ٢٠١٧. مغربيات يطالبن بالمساواة في الإرث حقوقيات مغربيات يفتحن ملف الارث من جديد بعد ضجة تونس.) https://www.febrayer.com

١٩ (العسري. ٢٠١٨. حقوقيون يُنادون بالمساواة في الإرث .. والرميد: ليست قضية خلافية.) https://www.hespress.com

٢٠ (تيل كيل عربي.٢٠١٨. منظمتان مغربيتان و٢٥ منظمة عربية تدعو الحكومة والإسلاميين إلى إقرار المساواة في الإرث.) http://ar.telquel.ma

٢١ (مرغيش .مرجع سابق)

٢٢ (بن شقرون، وآخرون.٢٠١٧)

٢٣ (منشورات المجلس الوطني لحقوق الانسان. ٢٠١٦. المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية.) https://www.cndh.ma

٢٤ (اليوم٢٤،٢٠١٨. جدل المساواة في الإرث يصل إلى الحكومة والتقدم والاشتراكية يطالب بإقراره.) http://www.alyaoum24.com

٢٥ (لمرابط، وأخرون، مرجع سابق، ص٣٩)

٢٦ (مغرس.٢٠١٣. أهم أخبار الصحف اليوم الإثنين.) https://www.maghress.com

٢٧ (اليوم ٢٤. ٢٠١٤. قانون الإرث في المغرب.. بين دعوات المساواة واحترام الخصوصية الدينية.) http://www.alyaoum24.com

٢٨ (مرغيش. ٢٠١٨، مرجع سابق)

٢٩ (بن كيران. ٢٠١٥. بلاغ الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية.) https://www.pjd.ma

٣٠. (المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية. مرجع سابق)

٣١ (٢٠١٨. عريضة تطالب بالحفاظ على «شرع الله» في الارث ردا على مطالب إلغاء التعصيب.) https://lakome2.com

المراجع

DW.(٢٠١٦) «المغرب ناشطات تكافحن من أجل المساواة مع الرجل في الإرث». https://www.dw.com

الدكتورة لمرابط، أسماء، وآخرون(٢٠١٧).إقامة العدل بين الرجال والنساء في الإسلام. الإرث نموذجا. ثورة الإسلام من أجل إرساء المساواة بين الرجال والنساء. ميراث النساء. دراسة متعددة الاختصاصات حول الإرث في المغرب، إشراف وتنسيق سهام بنشقرون IMPRIMAT. الدار البيضاء. المغرب. الزعيم، فاطمة الزهراء.(٢٠١١) «هل باتت المساواة في الإرث ممكنة؟». https://www.hespress.com

العسري، عبد الرحيم. (٢٠١٨) «حقوقيون يُنادون بالمساواة في الإرث .. والرميد: ليست قضية خلافية». https://www.hespress.com

العسري، عبد الرحيم، (٢٠١٨) «حقوقيات: إشارة ملكية لتعديل مدونة الأسرة وإقرار المساواة في الإرث». https://www.hespress.com

المجلس الوطني لحقوق الانسان.(٢٠١٦) «المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية». https://www.cndh.ma

المفكرة القانونية. (٢٠١٧) «علاش لا؟ حملة تحسيسية لتفعيل المساواة بين الجنسين بالمغرب». http://legal-agenda.com

اليوم ٢٤.(٢٠١٤) «قانون الإرث في المغرب.. بين دعوات المساواة واحترام الخصوصية الدينية». http://www.alyaoum24.com

تيل كيل عربي.(٢٠١٨) «منظمتان مغربيتان و٢٥ منظمة عربية تدعو الحكومة والإسلاميين إلى إقرار المساواة في الإرث». http://ar.telquel.ma

داسع، المحجوب. (٢٠١٧) «مغربيات يطالبن بالمساواة في الإرث حقوقيات مغربيات يفتحن ملف الارث من جديد بعد ضجة تونس». https://www.febrayer.com

عليلو، عزيز.(٢٠١٧) « لمندوبية السامية للتخطيط: أغلب هذه الأسرة تعيش بالمدن.. المرأة تعيل حوالي مليوني أسرة بالمغرب». http://www.2m.ma

فرانس ٢٤. (٢٠١٨) «أكثر من مئة مثقف مغربي يوقعون عريضة من أجل المساواة في الميراث». https://www.france24.com

لكم.(٢٠١٧) «جمعية نسائية مغربية تطالب بمراجعة وإصلاح منظومة الإرث». https://lakome2.com

لكم.(٢٠١٨) «عريضة تطالب بالحفاظ على «شرع الله» في الارث ردا على مطالب إلغاء التعصيب». https://lakome2.com

مرغيش، مريم.(٢٠١٨) «الميراث بالمغرب تجدد مطالب المساواة بين الذكر والأنثى». https://www.dw.com

معروف، محمود. (٢٠١٣) «نائب رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين وصفه بالناعق الشارد». https://www.alquds.co.uk

مغرس.(٢٠١٣) «أهم أخبار الصحف اليوم الاثنين». https://www.maghress.com

(الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. (٢٠٠٧). التقرير الموازي لتقرير الحكومة المغربية الثالث والرابع(٢٠٠٧) حول مدى إعمال «اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان.(٢٠١٥). وضعية المساواة والمناصفة في المغرب. صون غايات وأهداف الدستور واعمالها. (تقرير موضوعاتي). منشورات المجلس الوطني لحقوق الانسان.

اسوار، محمد. (٢٠١٥) «منظمة حقوقية تثمن توصيات مجلس اليزمي وتدعو إلى تفعيلها». http://www.archive.aljarida24.ma

اليوم ٢٤. (٢٠١٨) «جدل المساواة في الإرث يصل إلى الحكومة والتقدم والاشتراكية يطالب بإقراره». http://www.alyaoum24.com

بن كيران، عبد الاله.(٢٠١٥) « بلاغ الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، بتاريخ ٢٢ أكتوبر». https://www.pjd.ma

رفيقي، محمد عبد الوهاب، وآخرون.(٢٠١٧). ثورة الإسلام من أجل إرساء المساواة بين الرجال والنساء. ميراث النساء. دراسة متعددة الاختصاصات حول الإرث في المغرب، إشراف وتنسيق سهام بنشقرونIMPRIMAT. الدار البيضاء. المغرب.

مرغيش، مريم. (٢٠١٨) «الميراث بالمغرب تجدد مطالب المساواة بين الذكر والأنثى». https://www.dw.com

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتنازيد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub